في اجتماع اللجنة المكلفة بدراسة التعديلات الدستورية مع ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية

ممثلو الأحزاب السياسية يجددون مواقف أحزابهم الداعمة لتعزيز مكانة المرأة

صنعاء / سبأ:

عقدت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية لقاء موسعا أمس مع ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية.

و استمعت اللجنة في اجتماعها المنعقد برئاسة مقرر اللجنة رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية علي عبدالله أبو حليقة إلى آراء وملاحظات ومقترحات ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية بشأن مشروع التعديلات الدستورية المقدم من أعضاء مجلس النواب والمحال إلى اللجنة.

عقدت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية لقاء موسعا أمس مع ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية.

و استمعت اللجنة في اجتماعها المنعقد برئاسة مقرر اللجنة رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية علي عبدالله أبو حليقة إلى آراء وملاحظات ومقترحات ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية بشأن مشروع التعديلات الدستورية المقدم من أعضاء مجلس النواب والمحال إلى اللجنة.

وفي جو ديمقراطي سادته حرية التعبير وإبداء الرأي تطرق المشاركون إلى جملة من الآراء والملاحظات جرى التأكيد خلالها على ما جاء في مشروع التعديلات الدستورية من مواد وأحكام وحيثيات وكذا المبررات الداعية لتلك التعديلات باعتبارها ضرورة ملحة لمواصلة بناء الدولة المدنية الحديثة ، دولة النظام القانون والمؤسسات وسعياً حثيثاً نحو تطوير النظام السياسي والعملية الديمقراطية بمفرداتها المختلفة وتوسيع المشاركة الشعبية والانتقال من المركزية المالية الإدارية الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وزيادة إشراك المرأة في المؤسسات الدستورية وأجهزة الدولة المختلفة وعلى قاعدة النجاحات التنموية والانتصارات الرائدة في مختلف المجالات والتجربة السياسية والخبرة التاريخية لمجتمعنا اليمني وبآفاق مستقبلية.

وركزت ملاحظات الأحزاب والتنظيمات السياسية على حيثيات ومبررات مشروع التعديلات وأثنت عليها بالنظر إلى طبيعة التطورات الجارية في المجتمع بشتى جوانبها.. متطرقين إلى نظام الغرفتين البرلماني مجلسي النواب والشورى وتحديد مهامهما واختصاصاتهما بصورة واضحة وأكثر دقة وطريقة تشكيلهما وأهمية العمل على رفع مستوى المجلسين النيابيين وأهمية التناغم العملي بين الغرفتين بما يحقق أهداف التشريع والرقابة وفقاً للصلاحيات الدستورية المحددة لهاتين الجهتين.

وتناول ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية في ملاحظاتهم المطروحة على مشروع التعديلات الدستورية الإشارة إلى الأهمية التي تكتسبها شروط ونظام الترشيح للغرفتين وضرورة تعزيزها بما ينسجم وطبيعة المهام التشريعية والرقابية لهما.. لافتين إلى أهمية تعزيز شروط ونظام الترشيح للغرفتين.

ولفتوا إلى أن مهمة عضو مجلس النواب تمثيلية سياسية وليست فنية وظيفية وذلك أن ترشيح شخص ما لعضوية المجلس النيابي تخضع بدرجة أساسية إلى ثقة الناس وتأييدهم له وقناعتهم انه سيكون خير ممثل ومعبر عن قضاياهم وتطلعاتهم.

وأشارت آراء وملاحظات ومقترحات ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى أن البرلمان يعد الهيئة التي تختص بالتعبير عن الإرادة العامة للشعب والتي تتجسد وتظهر في شكل القوانين التي يسنها البرلمان ومناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصادقة على الاتفاقيات والبرتوكولات والموازنات السنوية العامة للدولة المترجمة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

وذكرت أراء الأحزاب والتنظيمات السياسية الدور الهام والمتعاظم للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لما يسهم في محاربة الفساد وأهمية تعزيز دوره بربطه بجهاز رقابي ليكون الجهاز أداتها وآليتها لتعقب وكشف الفساد والمفسدين والإسهام في تنفيذ برامج الإصلاحات الإدارية في الدولة ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة.

واقترح بعض المتحدثين إضافة نص يشير إلى عدم انتهاء جرائم العبث بالمال العام بالتقادم لجعل مهمة وبرامج محاربة الفساد والمفسدين حقيقة منفذة ومشرعة في الدستور مما يساهم بقوة وفعالية في الحد من العبث بالمال العام.

وجدد ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية مواقف أحزابهم الداعمة والمؤيدة لتعزيز مكانة المرأة اليمنية في المجتمع وإفساح المجال لها أكثر من ذي قبل لتعزيز مكانتها في مختلف سلطات ومؤسسات الدولة وبالنسب التي تنسجم وحجمها الطبيعي وقدرتها على الفعل الايجابي في الحياة العامة للمجتمع.

المغترب والتنمية

يمثل المغترب عنصراً مهماً في التنمية الشاملة ولا يقتصر دوره على كونه شريكاً أساسياً في البناء الاقتصادي بل يتعدى ذلك إلى دوره في عكس الصورة المثلى لقيم ومبادئ وأخلاقيات الإنسان اليمني الذي اكتسبها من روح حضارته العريقة الضاربة جذورها في التاريخ.

فقد حمل المغترب اليمني على عاتقه مسؤولية كبيرة في كل المراحل والحقب الزمنية من خلال مواقفه الوطنية المشرفة وكذلك روح الانتماء الوطني التي ظل متمسكاً بها مهما طال سفره واستمر غيابه إلا أن الوطن كان شعاره دائماً ففي كل الأزمات والمواقف الصعبة كان للمغترب موقف مشرف وبطولي فلم يتوان يوما عن تقديم الغالي والنفيس في سبيل الوطن وهذا ما جعل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أن يولي المغتربين في كل مكان اهتماماً خاصاً ـــ من خلال توجيهاته بمنح المغتربين مزيداً من التسهيلات وتذليل كل العقبات أمامهم وحل مشاكلهم وتشجيعهم على الاستثمار داخل الوطن وحمايتهم من الاستغلال الذي يتعرضون له من قبل بعض أصحاب النفوس الضعيفة وإتاحة الفرصة لهم بالمشاركة في البناء والتنمية وكذلك مشاركتهم في كل القضايا التي تخص الوطن وتنميته وباعتبارهم رافداً أساسياً من روافد التنمية.

الشيخ صادق عبد الكريم زاهر

وفي هذا المقام سيظل المغترب اليمني وفياً لوطنه مساهماً في بنائه رغم كل التحديات وفي كل المواقف لا لشيء سوى الحب والانتماء الصادق للأرض الذي وجد عليها وينتمي إليها وسيكون سفيراً لوطنه متمسكاً بمبادئه وولائه لوطنه من خلال مشاركته الدائمة في البناء والتنمية واستجابة منه لنداء الوطن وما يعول على المغترب اليمني في المشاركة الفاعلة في مواجهة المستقبل بكل همومه ومتطلباته التنموية على طريق تحقيق طموح وامال الإنسان اليمني في الداخل والخارج سواء من خلال المزيد منه في الاستثمارات التي تساعد على امتصاص البطالة أو رفد الخزينة بمزيد من العملات الصعبة التي تحتاجها المصارف المالية وكذلك دوره في تعزيز وترسيخ المفاهيم الوطنية التي تعمل على لم الشمل بين أبناء الوطن لما من شأنه تحقيق النهوض الشامل والسير بخطى ثابت بدون التقهقر والعودة إلى الوراء.

في ورشة العمل الخاصة بالتجارب الحقلية ومنهجيات تطوير الإدارة المجتمعية للمياه

وكيل وزارة الزراعة: إدارة الأزمات المائية أصبحت هماً وطنياً يحظى باهتمامات الحكومة

خلال افتتاح ورشة العمل

صنعاء / سبأ:

بدأت بصنعاء أمس ورشة عمل حول التجارب الحقلية والمنهجيات المستخدمة في تطوير الإدارة المجتمعية للمياه، بمشاركة أكثر من 200 مهندس ومتخصص في مجال الري وممثلي جمعيات مستخدمي المياه .

وتهدف الورشة التي ينظمها على مدى يومين البرنامج الوطني للري بوزارة الزراعة والري، إلى عرض الخبرات المحلية المختلفة والموجودة في اليمن حول الإدارة المجتمعية للمياه والتي نفذتها العديد من المشاريع والبرامج لدى الجهات ذات العلاقة وخاصة في مجال التحفيز المجتمعي وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه المختلفة،كما تهدف إلى الاستفادة من الخبرات والتعرف على المنهجية الممكن استخدامها في تنفيذ أعمال البرنامج الوطني للري والوصول إلى تشكيل جمعيات فاعلة ومستدامة تساعد في إيجاد رؤية واضحة لدى البرنامج حول آلية التعامل مع هذه الجمعيات .

وتناقش الورشة عددا من أوراق العمل عن مكونات البرنامج الوطني للري ومنهجية مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة، ومنهجية مشروع حوض صنعاء والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع إدارة موارد المجتمع في الضالع ومشروع تطوير الري، وكذا أوراق عمل خاصة بمنهجية الهيئة العامة لمياه الريف ومنهجية برنامج التعاون الألماني اليمني « جي . تي . زد « ومنهجية مشروع المياه والصرف الصحي .

وفي الورشة أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة أن إدارة الأزمة المائية في اليمن أصبحت هماً وطنياً تحظى بأولويات اهتمامات الحكومة حيث تعد اليمن من أفقر بلدان العالم مائيا .

وقال « إدراكاً من الحكومة بأهمية مواجهة مشكلة ندرة المياه فقد توصلت مع المانحين إلى إيجاد برامج وآليات هادفة منها إعداد الإستراتجية الوطنية لقطاع المياه وتأسيس البرنامج الوطني للري لدعم قطاع المياه وبالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة» .

وأشار إلى أهمية أنشطة البرنامج الوطني للري ودوره في تنفيذ خطط وسياسات الري الوطنية من المياه الجوفية والسطحية وتطويرها في جميع أحواض ومحافظات الجمهورية للحصول على زراعة مروية فاعلة اقتصاديا من خلال تقوية المؤسسات ذات العلاقة وتشجيع الزراعة المستدامة وزيادة دخل المزارعين وتعزيز استدامة وجودة الموارد المائية عن طريق إدارة المساقط المائية .

ولفت الوكيل العشلة إلى أهمية حشد الجهود والتكاتف في سبيل إدارة الموارد المائية وضمان استدامتها للعملية الزراعية اللازمة لتوفير الأمن الغذائي .مبيناً أن إدارة الموارد المائية في اليمن تتطلب التركيز على تطوير الإدارة واستغلال الإمكانيات المتوفرة لتعزيز قدرات الكادر البشري وتأهيله باعتباره أساس التنمية الزراعية، فضلا عن ضرورة الاستفادة من قاعدة المعلومات بحيث تكون منطلقاً رئيسياً لتنمية شاملة لكافة الأحواض المائية .

وشدد على أهمية دعم وتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية من خلال دعم وتشجيع أنشطة الجمعيات، والتفكير في استدامة كافة الأنشطة في هذا الجانب سواء في ما يتعلق بحصاد مياه الري المزرعي أو إرشاد الري .

وأشاد العشلة بجهود المانحين ودعمهم لقطاع المياه في اليمن وإسهاماتهم في تعزيز مسارات وجوانب التنمية الشاملة .

ودعا المشاركين إلى أهمية الخروج بتوصيات واضحة ورؤى محددة وبرامج هادفة تنقل إلى الميدان بما يخدم إدارة الموارد المائية وحسن استغلالها .

من جانبه أشار وكيل وزارة المياه والبيئة المهندس عادل حداد الى أهمية الورشة في مناقشة إدارة الموارد المائية باعتبارها إحدى ضروريات القطاع المائي والمشاركة المجتمعية من خلال تنشيط وتحفيز دور جمعيات مستخدمي المياه لاختيار أفضل المناهج الفاعلة في البرنامج الوطني للري، منوهاً بأهمية عقد مثل هذه الورش كونها تسعى إلى تعزيز جهود إعداد الإستراتيجية الوطنية وإيجاد الشراكة الفعلية بين وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة .

وأكد إن الإدارة المتكاملة للمياه تكمن في إيجاد إدارة واعية وجمهور وأعي (مستخدمي المياه) وذلك من خلال تطوير خدمات إرشاد الري .

مدير عام البرنامج الوطني للري المهندس عبده محمد فضل بدوره أشار إلى أن التحديات التى تواجه قطاع الزراعة تتمثل في مهمة توفير المياه لاستدامة الري من المياه الجوفية ورفع كفاءته وزيادة إنتاجيته باعتبار أن الزراعة المستهلك الأكبر للمياه بحكم ارتباطها بتوفير الغذاء للسكان.

وأوضح أن إنشاء البرنامج الوطني للري كأحد القطاعات الفرعية الرئيسية والمكون الرئيسي لقطاع المياه في اليمن يعمل على تنفيذ الكثير من البرامج والأنشطة من أجل الحفاظ على الموارد المتوفرة وترشيد استخداماتها وتنميتها بما يتوافق مع خطط الإستراتيجية الوطنية للمياه وخطط الدولة في الحد من الأزمة المائية وزيادة الإنتاجية الزراعية .

ولفت مدير عام البرنامج إلى أهمية الورشة في الاستفادة من تجارب الجمعيات المختلفة المشاركة لتطوير تجاربها والوصول بها إلى أعلى مستويات النجاح واستمرار أنشطتها نحو تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة في الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استخداماتها وحمايتها من الاستنزاف .

وأكد استعداد البرنامج تقديم كافة الدعم والمساعدة لجمعيات وجماعات مستخدمي المياه بما يتوافق مع القوانين والأنظمة ذات العلاقة وبالتنسيق والتكامل مع الهيئة العامة للموارد المائية وفروعها في مناطق نشاط البرنامج.

حضر الافتتاح وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتورمحمد الغشم ومسئول قطاع المياه في البنك الدولي الدكتور نائف أبو لحوم وعدد من المسئولين .

محافظ الضالع يرأس اجتماعاً لتأسيس شبكة حماية الطفل

الضالع/ مثنى الحضوري:

ترأس محافظ محافظة الضالع علي قاسم طالب اجتماعاً ضم ممثل منظمة اليونسيف ومكتب الشؤون الاجتماعية وصندوق الرعاية والنيابة والأمن ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات المشمولة وذلك لتأسيس شبكة حماية الطفل بالضالع ومناقشة ظاهرة عمالة الأطفال والمشاكل التي يواجهونها والحلول والمقترحات التي تحد من تسرب الأطفال من المدارس وكيفية رعايتهم الرعاية الصحية واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية الطفل من كافة أنواع وأشكال العنف والإساءة .

وفي الاجتماع أكد المحافظ أن أطفال اليوم هم شباب الغد ومستقبله وقادة نهضته وتطوره وبنائه ويجب مساعدتهم على تحمل المسؤولية ولابد من حمايتهم ورعايتهم من كافة المخاطر مؤكداً أن حماية الطفل مطلب مهم .

من جانبه أكد مدير الشؤون الاجتماعية محمود بن محمود أن الهيكل التنظيمي لهذه الشبكة يقوم بأهم المهام مثل الرصد والدعم والمناصرة والتدريب والتأهيل والتوعية.وذلك من خلال دعم ومناصرة أنشطة وبرامج وخطط الشبكة وكذلك المساهمة الفاعلة في إدارة خطط مشتركة والمساهمة في رفع الوعي المجتمعي وغيرها.

محلي الحديدة يناقش سير أداء العمل واحتياجات المحافظة

الحديدة / أحمد كنفاني:

ناقش المجلس المحلي في محافظة الحديدة في اجتماعه برئاسة أمين عام المجلس حسن أحمد الهيج سير أداء العمل في المكاتب التنفيذية وتنفيذ المشاريع واحتياجات المحافظة من المشاريع الخدمية والتنموية.

و استعرض المجلس تقرير لجنتي التخطيط والمالية والخدمات حول تحليل الإيرادات للعام الماضي والأنشطة المنفذة خلالها وفي الاجتماع حث الأمين العام أعضاء السلطة المحلية على مضاعفة الجهود والإرتقاء بمستوى الآداء والعمل وفق رؤية واضحة تخدم المحافظة وتعمل بالدرجة الرئيسية على خدمة المواطنين.

دورة في مجال تعليم الكمبيوتر بذمار

ذمار/عبد الكريم الصغير:

تتواصل بمحافظة ذمار فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتعليم الكمبيوتر وعلوم الحاسوب التي ينظمها على مدى (70) يوما معهد فرانك فورت للتنمية البشرية وتعليم اللغات بالمحافظة وبمشاركة (47) متدرباً ومتدربة يمثلون مدارس التعليم والمعاهد وكليات الجامعة حيث يتلقى المتدربون والمتدربات خلال أيام الدورة عدداً من المعارف والمهارات حول كيفية التعامل مع جهاز الكمبيوتر والطرق العلمية والسليمة لتشغيله إلى جانب المحاضرات والتطبيقات التي تتناول جوانب السلب والإيجاب في جهاز الحاسوب ووسائل جمع المعلومات وحفظ البيانات وإعداد التقارير .

أوضحت الأخت إشراق عبد الملك وهبي مسعود مديرة معهد فرانك فورت بمحافظة ذمار إن إقامة هذه الدورة التدريبية في صفوف طلاب وطالبات المدارس والمعاهد وكليات الجامعة يأتي في إطار البرنامج التدريبي والتاهيلي الذي سينفذه المعهد خلال العام الجديد 2011م والهادف إلى تزويد الشباب والفتيات بالمهارات اللازمة ورفع مستوى الوعي لديهم عن أهمية وفوائد استخدام جهاز الكمبيوتر في حياة الفرد العلمية والعملية ومواكبة العصر الحديث والمتطور في هذا المجال.. مشيرة إلى أن المشاركين والمشاركات في فعاليات الدورة قد استوعبوا جميع المحاور والمضامين للبرنامج العام للدورة وبما يحقق الغايات والأهداف المنشودة التي يسعى إلى تحقيقها المعهد في الارتقاء بمستوى الوعي والتحصيل العلمي لدى المتدربين والمتدربات وتطوير وتحسين مستوى الأداء والعمل عند الاستخدام الأمثل لجهاز الكمبيوتر الذي أصبح لا غنى عنه في عصرنا الراهن.

الاطلاع على آلية تشغيل منظمة الري بوادي زبيد في الحديدة

الحديدة / .. كنفاني:

أطلع رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة د . عبد السلام الطيب ومعه رئيس الهيئة العامة لمياه الريف علي الصريمي ومدير عام مشروع الحفاظ على المياه والتربة م / حمود الربيدي وكبير أختصاصيي المياه والبيئة في البنك الدولي ناي أوي حاتم على الجهود المبذولة في تشغيل منظمة الري بوادي زبيد والآلية التي يتم من خلالها توزيع المياه على الأراضي الزراعية عبر الحواجز والقنوات الرئيسية وحث على أهمية الاستفادة من الإمكانيات والمعدات والحفاظ عليها نظراً لما تقدمه من خدمات وترشيد في استخدام المياه.

وكان رئيس الهيئة العام لتطوير تهامة عقد اجتماعاً في الوادي ضم رئيس الهيئة العامة لمياه الريف ومدير عام مشروع الحفاظ على المياه والتربة وكبير أختصاصيي المياه والبيئة في البنك الدولي ومسؤولي مجلس الري بوادي زبيد ناقش عدداً من المواضيع ذات الصلة بأنشطة مشروع الري بالوادي وسير العمل فيه.

نيابة همدان تتلف كمية من الخمور

صنعاء / سبأ:

اتلفت نيابة همدان أمس بصنعاء كمية من الخمور تقدر بـ 52 كرتوناً من الخمر والبيرة منتج خارجي ، وفقا لقرار المحكمة الصادر في الجلسة التي عقدت الاثنين الماضي .

وأوضح وكيل نيابة همدان القاضي يحيى محسن النجار ان هذه الكمية تم ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية محملة في سيارة /هيلوكس / بمنطقة بيت نعم مديرية همدان، حيث تم ضبط كميات من الخمور لثلاث مرات سابقة في نفس المنطقة .

وبين القاضي النجار أن الإتلاف تم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وبموجب أحكام المحكمة .. مشيرا إلى انه تم إتلاف خمر في المرات السابقة ومصادرة وسيلة النقل التي كانت عليها الخمور وفقا لنص المادة 103 من قانون الجرائم والعقوبات .

تم الإتلاف بحضور مندوبين من النيابة والمحكمة وأفراد الشرطة القضائية وجمع غفير من المواطنين.

بمبلغ ربعي قدرة (262) مليون ريال

تواصل عملية صرف مستحقات الضمان لـ (25) ألف حالة في الضالع

الضالع / مثنى الحضوري:

أكد الأخ محمد قائد عامر المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة الضالع أن العمل جار لصرف مستحقات حالات الضمان الاجتماعي في جميع مديريات المحافظة والبالغ عددها (25) ألف حالة ، وبمبلغ ربعي يقدر بـ (262) مليون ريال.

وقال في تصريح لـ (14 أكتوبر) إن الصندوق قدأنجز العمل بنتائج المسح الذي نفذه عام 2008م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (315) لسنة 2010م بهذا الشأن.

وأضاف أن الصندوق قد شكل لجان صرف في جميع المديريات ولجاناً أخرى لمتابعة ورصد الحالات المتضررة وإعادة عملية المسح ، مشيراً إلى سعي الضمان لتنفيذ الجانب النظري وإنزاله على الواقع حسب مقتضيات مهامه ومسؤولياته في جميع الإدارات والمناطق وعلى جميع المستويات التي تخدم الفقراء تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس المتمثلة في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وبما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم وإلحاقهم بسوق العمل وربطهم بعجلة التنمية.

عزيزي الأب..
عزيزتي الأم..
بطاقة التحصين مهمة جداً ويجب الحفاظ عليها في مكان آمن..وإحضارها عند أي زيارة للطفل للمرفق الصحي
التحصين الروتيني مسؤولية وآلتزام لوقاية الأطفال